

بلا ففنا
3-11-14
لا

التاريخ: 2014/11/3

الإشارة: 568/7-14
السلطة الإدارية / الأمانة
٢ - ٢٠١٤
الرقم التسلسلي: 11277
الجهة المختصة: 12/14

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: رد الدعوى (المطالبة) المقدمة من مؤسسة رياض المفلح وأولاده للثقافة

عملاً بأحكام المادة 8/ل من " تعليمات افصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 " نود ان نبين مايلي :

• قامت مؤسسة رياض المفلح بتاريخ 2010/10/24 بتقديم شكوى لدى هيئة الأوراق المالية تدعي قيامها بإيداع مبلغ (75) ألف دينار تصرف بهم شركة المحفظة الوطنية بشراء وبيع اسهم دون علمهم، ودون تفويض منهم بإستثناء مجموعة من التفاوض التي تم إرفاقها بالشكوى ، مطالبة بالتعويض وعدم تحمل الخسائر الناتجة عن التعامل بدون تفويض.

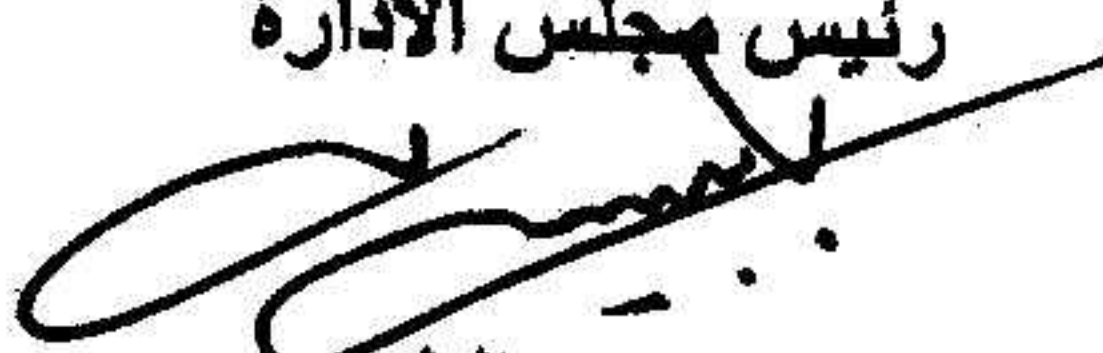
وقد أصدرت هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2011/1/27 قراراً يؤكد أنه تم الاطلاع على ملف الشكوى والرد عليها، وأن التحقيقات تشير الى علم المشتكي بالتعاملات التي تمت على حسابه.

• وفي تاريخ 2012/4/12 أقامت مؤسسة رياض المفلح دعوى لدى محكمة بداية حقوق عمان للمطالبة بمبلغ (75) ألف دينار والحجز التحفظي على مساهمات شركة المحفظة الوطنية وأرصدة حساباتها لدى البنوك، حيث صدر قرار البداية برد الدعوى لوجود شرط التحكيم ، ومن ثم أستأنفت المؤسسة القرار حيث قامت محكمة إستئناف عمان بتاريخ 2013/6/2 بتأييد قرار البداية ورد الاستئناف واكتسب قرارها الدرجة القطعية.

• قامت مؤسسة رياض المفلح بتقديم طلب تحكيم بتاريخ 2014/6/11 للمطالبة بمبلغ (75) ألف دينار والرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماه ، حيث تم تشكيل هيئة ثلاثية حسب " تعليمات حل المنازعات في بورصة عمان لسنة 2004 "، التي باشرت بإجراءات التحكيم و توصلت إلى أن هناك دلالة واضحة بأن المؤسسة كانت على علم واطلاع على المعاملات الجارية على حسابها، وانها على فهم تام بمخاطر الاتجار بالأوراق المالية من خسائر وغيرها، وبأن عمليات البيع والشراء والتعامل تتفق والاعراف المعمول بها لدى البورصة وبالتالي فإن بيئة المستدعي نفسها والوقائع الاخرى أثبتت خلاف ما تدّعيه في دعواها. لذلك أصدرت هيئة التحكيم بتاريخ 2014/10/1 قراراً وجاهياً نهائياً بالإجماع برد الدعوى (المطالبة) وتضمنين المؤسسة النفقات واتعاب التحكيم.

ونظراً لأنها المرة الأولى التي تقدم شكوى بحق شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية على مدى تاريخها المهني منذ تأسيسها قبل 32 عاماً، والتي حرصت الشركة خلالها على تقديم أفضل الخدمات لعملاء سوق الأوراق المالية بكل أمانة ومهنية عالية، ونظراً لما لهذه الشكوى من أثر مادي ومعنوي على شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية، وعملاً بأحكام الأنظمة والتعليمات المعمول بها فقد تمّ الإيضاح والإفصاح حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الإدارة

محمد بهجت البليسي

- نسخة بورصة عمان